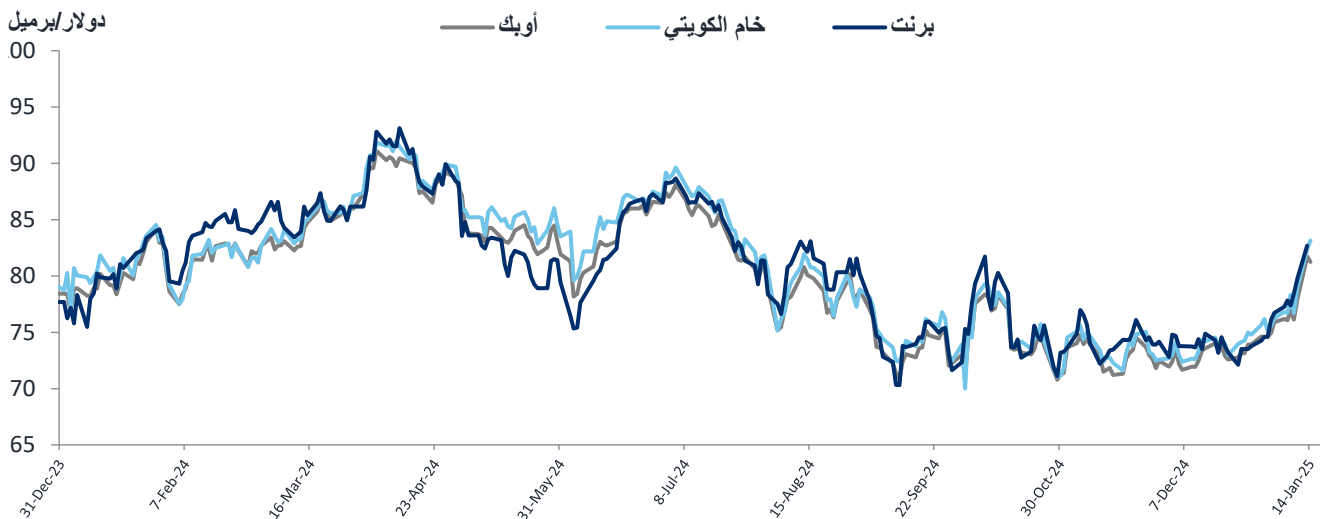


تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية في العام 2024 – العام الذي انقضى

النفط يبدأ العام 2025 على نحو إيجابي ليصل إلى أعلى مستوياته في خمسة أشهر في ظل سوق أكثر تشدداً....

تراجعت أسعار النفط للعام الثاني على التوالي في العام 2024، وذلك نتيجة لعدم تحقق التوقعات التي كانت تشير إلى انتعاش كبير في الطلب على النفط من الصين. في ذات الوقت، ساهم الإنتاج القياسي في الولايات المتحدة في إبقاء الأسعار عند مستويات ضعيفة طوال العام. ومن اللافت للنظر أن سوق النفط في العام 2024 اتسمت بنمط متذبذب، إذ سجلت الأسعار ارتفاعات في النصف الأول من العام، لتتبعها انخفاضات في النصف الثاني من العام. وظل سعر برميل النفط أقل من 80 دولار أمريكي في أغلب فترات النصف الثاني من العام 2024، مدفوعاً بصفة رئيسية بتباطؤ النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في أوروبا. كما ساهمت مجموعة من العوامل الجيوسياسية مثل الحرب في غزة ولبنان، والنزاع المستمر بين روسيا وأوكرانيا، وقطع الإمدادات في البحر الأحمر، في تصعيد مخاطر سوق النفط، الأمر الذي أدى إلى دعم الأسعار بصفة مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، أدى الارتفاع المستمر للدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات إلى تقليص قدرة الدول الرئيسية المستوردة للنفط في الأسواق الناشئة على مواكبة زيادة الطلب.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام 2024



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

ومع بداية العام 2025، بدأت أسعار النفط تشهد انتعاشاً ملحوظاً، بفضل عدد من العوامل الداعمة في مقدمتها المحادثات المتعلقة بتجديد العقوبات على روسيا، إلى جانب الآمال المتجددة بزيادة الطلب من الصين. كما ساهم الطقس البارد في تعزيز الأسعار، هذا إلى جانب انخفاض مخزونات النفط الخام للأسبوع الثامن على التوالي في الولايات المتحدة، مما أضاف مزيداً من الدعم لسوق النفط. إلا أن حالة عدم اليقين ما زالت تخيم على السياسات النفطية المستقبلية في الولايات المتحدة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، مما قيد تحقيق المكاسب بشكل أكبر، وذلك في ظل توقعات الأسواق التي تشير إلى مساهمة السياسات الجديدة في دعم نمو الإنتاج الأمريكي. من جهة أخرى، زادت المحادثات حول الحروب التجارية والعقوبات الانتقامية والتعريفات الجمركية من حالة التكهات في السوق، إذ تسعى كندا وأوروبا لوضع استراتيجيات لمواجهة الزيادة المتوقعة في التعريفات الجمركية من قبل الحكومة الأمريكية المقبلة.

وفي خطوة تصعيدية جديدة، فرضت الحكومة الأمريكية الأسبوع الماضي عقوبات إضافية على قطاع الطاقة الروسي، مستهدفة فرض عقوبات أشد على شركات توريد النفط الروسية الكبرى، بما في ذلك "غازبروم" و"سورجوت نفط غاز"، بالإضافة إلى 183 ناقلة نفط كانت قد شحنت النفط الروسي. وتوقع الخبراء أن تكون الدول المستوردة الرئيسية مثل الهند والصين الأكثر تضرراً من هذه العقوبات، لا سيما وأن التقارير تشير إلى استفادتها من انخفاض أسعار النفط الروسي خلال العام 2024. وتتضمن هذه العقوبات فترة سماح تمتد حتى 12 مارس 2025، بهدف تسوية مدفوعات النفط الروسي، حيث تشمل العقوبات أيضاً فرض قيود

صارمة على التعامل مع البنوك الروسية. من جهة أخرى، أظهر تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية أن السفن المحظورة حملت نحو خمس حجم النفط الروسي المنقول بحراً، أو ما يعادل 1.6 مليون برميل يومياً خلال العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل جانب العرض في دعم الاتجاه الذي شهدته أسعار النفط الخام مؤخراً، إذ ظل إنتاج الأوبك وحلفائها محكوماً بحدود معينة، في حين انخفض إنتاج الولايات المتحدة للأسبوع الخامس على التوالي حتى الأسبوع المنتهي في 10 يناير 2025، ليلبلغ 13.48 مليون برميل يومياً، مقارنةً بالمستوى القياسي البالغ 13.63 مليون برميل يومياً الذي تم الوصول إليه ببداية ديسمبر 2024. من جهة أخرى، استمر إنتاج الأوبك يتحرك في نطاق محدود، إذ ظل عند 26.7 مليون برميل يومياً خلال الشهر الماضي، وفقاً للبيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية، وذلك نظراً لأن انتعاش الإنتاج الخاص ببعض الدول المنتجة ذات الإنتاج المتأرجح قابله تراجع إنتاج كبار منتجي المجموعة.

سوق النفط في العام 2024

تحرك تداولات النفط الخام في نطاق محدود نسبياً، والاسعار اتجهت في الغالب نحو الهبوط خلال العام 2024 ...

اتسمت سوق النفط في العام 2024 باستمرار المخاطر الجيوسياسية، إذ استمرت الحرب على غزة والصراع الروسي الأوكراني وأثر تعطيل طريق البحر الأحمر على استقرار الإمدادات. إلا أن علاوة المخاطر المرتبطة بالصرعات الجيوسياسية شهدت تراجعاً، وتمكنت الإمدادات النفطية القياسية من الولايات المتحدة من تقليص تأثير قيود الإنتاج التي فرضتها الأوبك وحلفائها على السوق. كما كان النمو الأقل من المتوقع في الطلب من الصين خلال العام 2024 أحد العوامل التي أثرت سلباً على معنويات سوق النفط. وعلى الرغم من إعلان الحكومة الصينية عن طرحها لعدد من الإجراءات لدعم الاقتصاد بنهاية العام، إلا أن تلك الإجراءات كانت في الغالب ذات تأثير غير مباشر على الطلب على النفط الخام في البلاد.

أسعار النفط مع نهاية العام (دولار أمريكي للبرميل)	2020	2021	2022	2023	2024
أوبك	50.24	77.97	81.29	78.44	74.59
التغير (%)	-26.1%	55.2%	4.3%	-3.5%	-4.9%
برنت	51.22	77.24	82.82	77.69	74.58
التغير (%)	-24.4%	50.8%	7.2%	-6.2%	-4.0%

متوسط سعر النفط السنوي (دولار أمريكي للبرميل)	2020	2021	2022	2023	2024
أوبك	41.47	69.89	100.05	82.95	79.88
التغير (%)	-35.2%	68.5%	43.1%	-17.1%	-3.7%
برنت	41.96	70.86	100.93	82.49	80.51
التغير (%)	-34.7%	68.9%	42.4%	-18.3%	-2.4%

أما على صعيد أسعار النفط الخام خلال العام 2024، فقد شهدت تقلبات محدودة نسبياً مقارنةً بالعام 2023، إذ تحركت ضمن نطاق أكثر استقراراً. وتمكنت الأسعار لفترة وجيزة من تجاوز حاجز 90 دولار أمريكي للبرميل خلال النصف الأول من العام، قبل أن تستقر في حدود 85 دولار أمريكي للبرميل لفترة طويلة. ومع بداية الربع الثالث من العام، بدأت الأسعار بالانخفاض التدريجي، إذ هبطت إلى ما دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل بحلول الأسبوع الثاني من سبتمبر 2024، وسط مناقشات داخل الأوبك وحلفائها بشأن إمكانية إلغاء تخفيضات الإنتاج، وهو القرار الذي تم تأجيله فيما بعد. وفي الربع الأخير من العام، استقرت الأسعار في نطاق محدود تحت مستوى 75 دولار أمريكي للبرميل.

وبلغت أسعار السلة المرجعية لنفط الأوبك ذروتها خلال العام 2024 عند 91.11 دولار أمريكي للبرميل في أوائل أبريل، وهو أعلى مستوى مسجل منذ أكتوبر 2023، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وزيادة واردات الصين من النفط الخام في مارس. كما وصلت أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت إلى أعلى مستوياتها عند 92.8 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع الأول من أبريل 2024. في المقابل، شهد سبتمبر 2024 تراجع أسعار السلة المرجعية للأوبك إلى أدنى مستوياتها خلال العام عند 70.8 دولار أمريكي للبرميل، في حين هبط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت إلى 70.3 دولار أمريكي للبرميل. وأنهت السلة المرجعية للأوبك تداولات العام عند مستوى 74.59 دولار أمريكي للبرميل، مسجلة انخفاضاً سنوياً بنسبة 4.9 في المائة، بينما تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة أقل قليلاً بلغت 4.0 في المائة، لينتهي تداولات العام عند 74.58 دولار أمريكي للبرميل. وعلى صعيد العقود الآجلة، شهدت العقود الآجلة لمزيج خام برنت انخفاضاً سنوياً أقل حدة بنسبة 3.1 في المائة، إذ استقرت عند مستوى 74.64 دولار أمريكي للبرميل بنهاية العام. أما الفارق السعري بين مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، فقد تقلص ليصل في المتوسط إلى 4.44 دولار أمريكي للبرميل في العام 2024 مقابل 4.69 دولار أمريكي في العام السابق. وشهد الفارق انكماشاً إضافياً بنهاية العام ليصل إلى 2.47 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 5.2 دولار أمريكي في بداية العام.

وشهدت تقديرات الإجماع لأسعار النفط الخام تغييرات ملحوظة خلال العام 2024، نتيجة للتطورات غير المسبوقة التي شهدتها الأسواق وعودة الطلب العالمي على النفط بوتيرة أقل من المتوقع، لا سيما في الصين. وبدأت توقعات بلومبرج للأسعار المستقبلية لمزيج خام برنت للعام 2024 عند مستوى 84.6 دولار أمريكي للبرميل، إلا أنها اختتمت العام بانخفاض ملحوظ لتستقر بالقرب من 80 دولار أمريكي للبرميل. وشهدت تقديرات إدارة معلومات الطاقة اتجاهاً مشابهاً، إذ خفضت التوقعات لكلا من مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

أبقت دول الأوبك وحلفائها (الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك) على سياسة الإنتاج دون تغيير طوال العام بعد تطبيقها لتخفيضات طوعية إضافية قدرها 2.2 مليون برميل يومياً في بداية العام 2024. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن المنظمة لم تتمكن من تحقيق هدفها في التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج السابقة، إذ ظلت أسعار النفط واقعة تحت الضغوط طوال العام. وشهد إنتاج الأوبك نمواً مطرداً خلال النصف الأول من العام، إلا أن هذا الاتجاه انعكس بشكل حاد في سبتمبر 2024 نتيجة لانخفاض إنتاج ليبيا. وساهم التعافي التدريجي للإنتاج الليبي في تعزيز نمو إنتاج الأوبك خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، مما دفع الإنتاج إلى تسجيل أعلى معدل سنوي عند 27.17 مليون برميل يومياً بنهاية نوفمبر 2024.

وسجل متوسط إنتاج الأوبك من النفط الخام تراجعاً للعام الثاني على التوالي في العام 2024. إذ بلغ متوسط إنتاج الدول الأعضاء في الأوبك خلال العام 26.6 مليون برميل يومياً مقابل 27.0 مليون برميل يومياً في العام 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.6 في المائة أو ما يعادل نحو 435 ألف برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج 7 من أصل 12 دولة منتجة، في حين سجلت الدول الخمس المتبقية ارتفاعاً في إنتاجها.

إنتاج أوبك في العام 2024 والطاقة الفائضة

الطاقة الفائضة	الطاقة	الإنتاج المستهدف في الربع الأول-الربع الثالث	متوسط الإنتاج	إنتاج دول أوبك (ألف برميل يوميا)
153	1,060	908	907	الجزائر
45	300	277	255	جمهورية الكونغو
63	120	70	57	غينيا الاستوائية
8	220	169	212	الغابون
571	3,830	معفى	3,259	إيران
610	4,800	4,009	4,190	العراق
397	2,820	2,413	2,423	الكويت
95	1,200	معفى	1,105	ليبيا
191	1,600	1,500	1,409	نيجيريا
3,027	12,000	8,978	8,973	السعودية
1,710	4,650	2,912	2,940	الإمارات
34	890	معفى	856	فنزويلا
6,904	33,490	21,236	26,586	مجموع

المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة، LSEG، بحوث كامكو إنفست

وجاءت السعودية مرة أخرى في الصدارة مسجلة الانخفاض الأكبر في الإنتاج خلال العام 2024 بسبب التزامها بالتخفيضات الطوعية. وبلغ متوسط إنتاجها 8.97 مليون برميل يوميا خلال العام 2024، مقابل 9.6 مليون برميل يوميا في العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته 6.6 في المائة أو ما يعادل 636 ألف برميل يوميا. وشهدت الكويت ثاني أكبر تراجع بإنتاجها، إذ انخفض متوسط الإنتاج إلى 2.42 مليون برميل يوميا مقابل 2.6 مليون برميل يوميا في العام 2023، مسجلة تراجعاً بواقع 172 ألف برميل يوميا. كما شهدت كلا من العراق والجزائر تراجع معدلات الإنتاج. ففي العراق بلغ متوسط الإنتاج 4.19 مليون برميل يوميا، متراجعا بواقع 99 ألف برميل يوميا مقارنة بمستويات العام 2023. أما الجزائر فقد سجلت انخفاضا قدره 66 ألف برميل يوميا ليصل متوسط إنتاجها إلى 907 ألف برميل يوميا، مما يعد أدنى مستوياتها المسجلة منذ أربعة أعوام. وبلغ متوسط إنتاج ليبيا 1.11 مليون برميل يوميا في العام 2024 مقابل 1.16 مليون برميل يوميا في العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى حظر الإنتاج خلال أغسطس 2024. إذ انخفض الإنتاج الشهري لليبيا إلى 0.54 مليون برميل يوميا، في أدنى مستوياتها المسجلة منذ أربعة أعوام، نتيجة للصراعات السياسية التي شلت الإنتاج والصادرات.

في المقابل، سجلت إيران أكبر زيادة في الإنتاج على مستوى دول أوبك، إذ ارتفع متوسط إنتاجها إلى 3.26 مليون برميل يوميا مقابل 2.86 مليون برميل يوميا في العام 2023، بزيادة قدرها 0.4 مليون برميل يوميا أو ما نسبته 14 في المائة. وجاءت فنزويلا في المرتبة الثانية، إذ نما إنتاجها بمقدار 107 ألف برميل يوميا ليصل متوسط الإنتاج إلى 856 ألف برميل يوميا، والذي يعد أعلى مستوى تسجله البلاد منذ ستة أعوام. بدورها، حققت نيجيريا زيادة ملحوظة بمعدل 94 ألف برميل يوميا، ليصل متوسط إنتاجها السنوي إلى 1.4 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى تسجله منذ العام 2020.

إنتاج النفط الخام الأمريكي

الإنتاج (الف برميل يوميا)	2020	2021	2022	2023	2024	متوسط النمو لخمس سنوات
الجزائر	904	913	1,017	973	907	-2.4%
التغير (%)	-11.5%	1.0%	11.4%	-4.3%	-6.8%	
جمهورية الكونغو	289	263	260	261	255	-4.7%
التغير (%)	-10.8%	-9.0%	-1.1%	0.4%	-2.3%	
غينيا الاستوائي	115	98	84	56	57	-13.5%
التغير (%)	-2.5%	-14.8%	-14.3%	-33.3%	1.8%	
الغابون	191	182	197	203	212	-0.3%
التغير (%)	-11.2%	-4.7%	8.2%	3.0%	4.4%	
إيران	1,991	2,392	2,554	2,859	3,259	6.7%
التغير (%)	-15.5%	20.1%	6.8%	11.9%	14.0%	
العراق	4,076	4,046	4,439	4,289	4,190	-2.2%
التغير (%)	-12.9%	-0.7%	9.7%	-3.4%	-2.3%	
الكويت	2,439	2,419	2,704	2,595	2,423	-2.0%
التغير (%)	-9.2%	-0.8%	11.8%	-4.0%	-6.6%	
ليبيا	367	1,138	981	1,162	1,105	0.1%
التغير (%)	-66.5%	210.1%	-13.8%	18.5%	-4.9%	
نيجيريا	1,578	1,373	1,204	1,315	1,409	-4.6%
التغير (%)	-11.6%	-13.0%	-12.3%	9.2%	7.1%	
السعودية	9,204	9,114	10,531	9,609	8,973	-1.7%
التغير (%)	-6.0%	-1.0%	15.5%	-8.8%	-6.6%	
الإمارات	2,804	2,727	3,066	2,950	2,940	-1.0%
التغير (%)	-9.4%	-2.7%	12.4%	-3.8%	-0.3%	
فنزويلا	512	553	688	749	856	1.5%
التغير (%)	-35.7%	8.0%	24.4%	8.9%	14.3%	
أوبك	24,470	25,218	27,725	27,021	26,586	-1.0%
التغير (%)	-12.5%	3.1%	9.9%	-2.5%	-1.6%	
الولايات المتحدة الأمريكية	11,323	11,308	11,992	12,935	13,200	1.4%
التغير (%)	-8.0%	-0.1%	6.0%	7.9%	2.0%	

المصدر: أوبك، بلومبيرج، إدارة معلومات الطاقة وبحوث كامكو إنفست

تباطأ نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى نسبة 2.0 في المائة خلال العام 2024، مسجلاً أدنى معدل نمو في ثلاثة أعوام، إذ بلغ متوسط الإنتاج 13.2 مليون برميل يومياً مقابل 12.9 مليون برميل يومياً في العام 2023. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بتحقيق مستويات إنتاج قياسية قرب نهاية العام، إذ تجاوز متوسط الإنتاج الشهري 13.6 مليون برميل يومياً. ويعكس هذا النمو استمرار توسع قطاع النفط الصخري، إذ شجعت الأسعار المرتفعة المنتجين على زيادة الإنتاج لتحقيق مكاسب إضافية. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، وصل متوسط إنتاج النفط الصخري إلى مستوى قياسي بلغ 10.3 مليون برميل يومياً خلال العام 2024. في ذات الوقت، تشير أحدث التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى وصول إنتاج النفط إلى 13.5 مليون برميل يومياً في العام 2025 وإلى 13.6 مليون برميل يومياً بحلول العام 2026.

أحدث اتجاهات أسعار النفط

شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى أعلى مستوياتها في خمسة أشهر، مدعومة بتسجيلها لمكاسب متواصلة منذ بداية الأسبوع الماضي. إذ صعدت أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 10.9 في المائة منذ بداية العام حتى يوم الأربعاء (13 يناير 2025) لتسجل 82.7 دولار أمريكي للبرميل، فيما اخترقت العقود الآجلة حاجز 80 دولار أمريكي لأول مرة منذ أكتوبر 2024، وتداولت حول مستوى 81 دولار أمريكي يوم الخميس. وجاءت هذه المكاسب مدفوعة بتشديد سوق النفط بفعل العقوبات المفروضة على روسيا، إلى جانب صدور بيانات إيجابية تشير إلى تعافي الطلب على النفط الخام. وعلى صعيد المخزونات، كشفت أحدث البيانات الأسبوعية من الولايات المتحدة عن تسجيل أطول سلسلة انخفاضات منذ العام 2021، إذ تراجعت المخزونات لثمانية أسابيع متتالية لتصل إلى أدنى مستوياتها في عامين، مسجلة 412.7 مليون برميل كما في 10 يناير 2024. من جهة أخرى، اتسع الفارق السعري للعقود الفورية لخام غرب تكساس الوسيط إلى 1.29 دولار أمريكي للبرميل، مما يعكس اتجاهات الميل إلى التراجع وتشديد السوق.

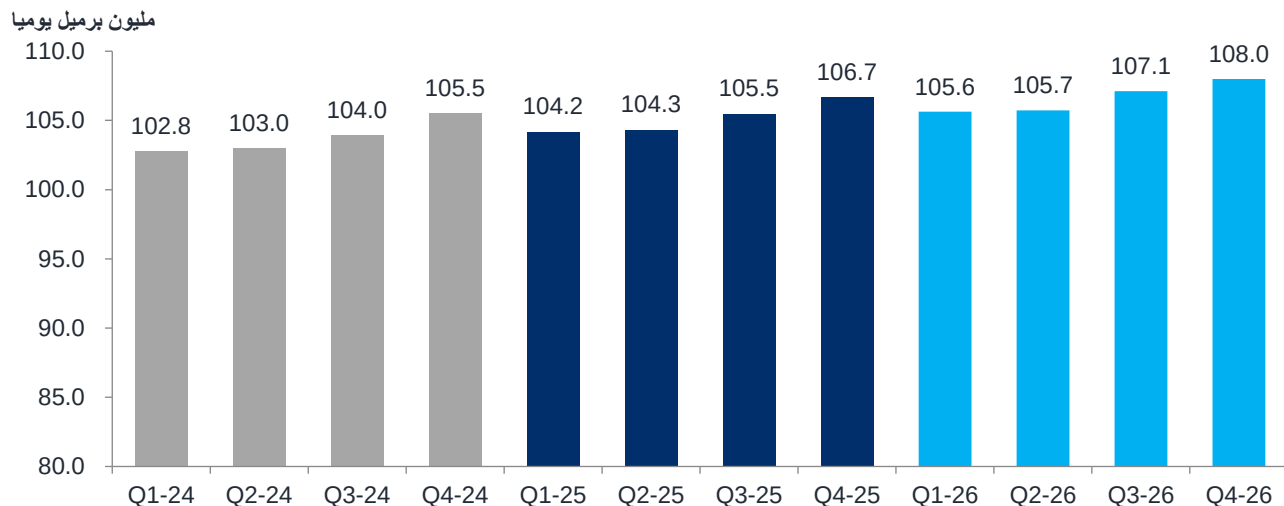
على صعيد آخر، أظهرت بيانات شركة بيكر هيويز انخفاض عدد منصات الحفر النفطي في الولايات المتحدة مجدداً إلى ما دون مستوى 500 منصة، إذ بلغ العدد الإجمالي 497 منصة للأسبوع المنتهي في 19 يناير 2024. ويعكس هذا التراجع في عدد منصات الحفر بالتزامن مع ارتفاع الإمدادات الأمريكية، تحسناً ملحوظاً في إنتاجية الآبار، مما يعكس قدرة القطاع على زيادة الإنتاج بكفاءة أعلى.

في ذات الوقت، وفقاً لأحدث توقعاتها، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لمزيج خام برنت للعام 2025. وتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 74.0 دولار أمريكي للبرميل في العام 2025 مقارنة بتوقعاتها السابقة البالغة 73.58 دولار أمريكي للبرميل. كما أظهرت التوقعات للعام 2026 انخفاضاً حاداً يصل إلى ما يقرب من نسبة 10.8 في المائة من تقديرات العام 2025 ومن المتوقع أن تصل الأسعار إلى 66 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لتقييم إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وكشفت تقديرات الإجماع الصادرة عن وكالة بلومبرج انخفاض التقديرات للفترة ربع السنوية الأربعة المقبلة، ومن المتوقع أن تصل الأسعار إلى 72.75 دولار أمريكي للبرميل بنهاية العام. أما من حيث الاتجاه الشهري، بلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 73.8 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2024 بعد أن شهد انخفاضاً شهرياً بمعدل هامشي بنسبة 0.7 في المائة مقارنة بشهر نوفمبر 2024. كما سجلت سلة نفط الأوبك مكاسب طفيفة بنسبة 0.1 في المائة وبلغت في المتوسط 73.1 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت الأوبك على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير في تقريرها الشهري الأخير، إذ توقعت أن ينمو الطلب بمقدار 1.45 مليون برميل يومياً ليصل إلى 105.2 مليون برميل يومياً. إلا أن تعديل بيانات الطلب للعام 2024 أدى إلى خفض التوقعات بنحو 0.07 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يسجل الطلب الخاص بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة طفيفة قدرها 0.11 مليون برميل يومياً، في حين يتوقع أن تسجل الدول غير الأعضاء بالمنظمة نمواً أقوى يبلغ 1.34 مليون برميل يومياً. في المقابل، أشارت توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى زيادة أقل نسبياً للطلب، إذ توقعت نمواً بنحو 1.05 مليون برميل يومياً في العام 2025 ليصل إلى 104.0 مليون برميل يومياً، مقابل 102.9 مليون برميل يومياً في العام 2024.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025/2024 – (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

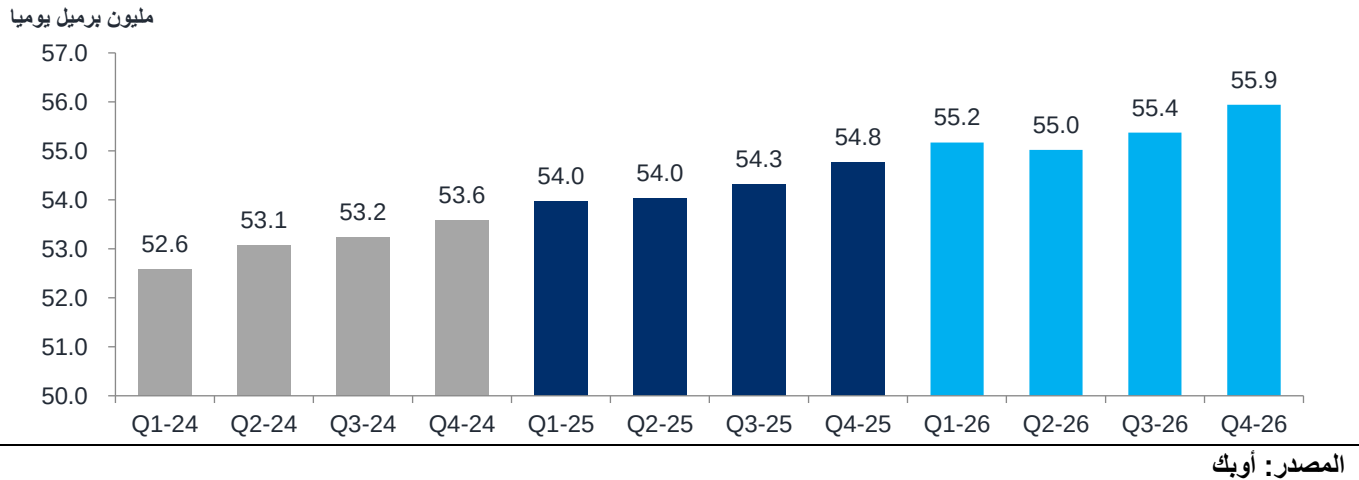
وتتوقع الأوبك تسجيل الطلب العالمي على النفط لنمو بوتيرة ثابتة خلال العام 2026، بدعم رئيسي من ارتفاع طلب كلا من الصين والهند. ووفقاً لأولى توقعاتها الصادرة لهذا العام، تتوقع الأوبك نمو الطلب بمقدار 1.43 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 106.63 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يأتي معظم هذا النمو من الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يتوقع أن يرتفع الطلب في هذه المنطقة بمقدار 1.31 مليون برميل يومياً ليصل إلى 60.62 مليون برميل يومياً. في المقابل، يتوقع أن يشهد الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً أقل بكثير قدره 0.12 مليون برميل يومياً، ليبلغ في المتوسط 46.0 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يسجل الطلب من الهند والصين وآسيا الأخرى أقوى زيادة في الطلب خلال العام.

العرض من خارج الأوبك

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، شهدت الإمدادات العالمية من النفط زيادة قدرها 20 ألف برميل يومياً في ديسمبر 2024، لتصل إلى 103.5 مليون برميل يومياً. وقد تم تعزيز هذا النمو بفضل زيادة إنتاج ليبيا، وهو الأمر الذي عوض الانخفاض الموسمي لإنتاج الموردين غير الأعضاء بالأوبك وحلفائها. في المقابل، أظهرت البيانات تراجعاً ملحوظاً في إنتاج بعض الدول، بما في ذلك الإمارات والكويت.

في ذات الوقت، أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو إمدادات السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك للعام 2025 دون تغيير عند 1.11 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ متوسط الإمدادات 54.28 مليون برميل يومياً. ويقارن ذلك مع متوسط نمو المعروض البالغ 1.3 مليون برميل يومياً المقدر للعام 2024، والذي بلغ 53.17 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يكون النمو السنوي في الإمدادات مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إنتاج الولايات المتحدة، إذ يتوقع أن يرتفع الإنتاج بمقدار 0.5 مليون برميل يومياً مقارنةً بالعام 2024. كما يتوقع أن تساهم كل من البرازيل وكندا والنرويج في هذا النمو بإضافتها مجتمعة 0.44 مليون برميل يومياً خلال العام.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025/2024 - (مليون برميل يومياً)

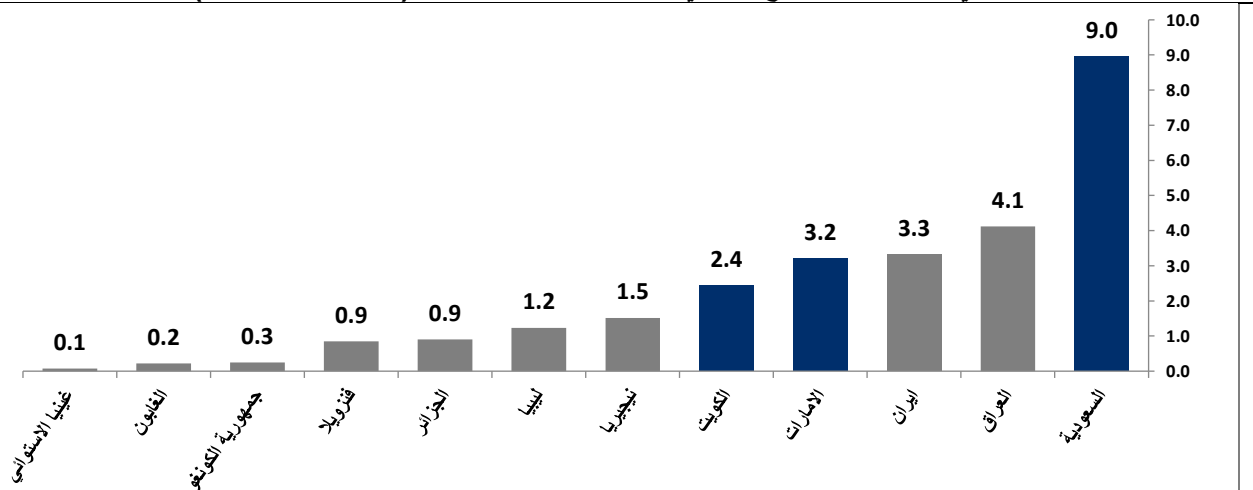


وبالنسبة للعام 2026، تتوقع الأوبك أن يصل نمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك إلى 1.1 مليون برميل يومياً، ليصل إجمالي الإمدادات إلى 55.38 مليون برميل يومياً خلال العام. ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعاً بزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة، التي يتوقع أن تسجل زيادة قدرها 0.51 مليون برميل يومياً. كما يتوقع أن تساهم كل من البرازيل (+0.2 مليون برميل يومياً) وكندا (+0.14 مليون برميل يومياً) والأرجنتين (+0.06 مليون برميل يومياً) في هذا النمو.

الإنتاج الشهري للأوبك

شهد إنتاج الأوبك من النفط انخفاضاً حاداً في ديسمبر 2024 بعد شهرين متتاليين من زيادة إنتاج المجموعة. إذ انخفض متوسط الإنتاج بمقدار 120 ألف برميل يومياً ليصل إلى 27.05 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض إنتاج الإمارات بمقدار 100 ألف برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 3.2 مليون برميل يومياً. كما أبلغت إيران والكويت عن انخفاض الإنتاج بمقدار 40 ألف برميل يومياً لكلا منهما، وتبعتهما فنزويلا التي سجلت انخفاضاً قدره 30 ألف برميل يومياً. وعلى الرغم من ذلك، قابلت هذه الانخفاضات جزئياً زيادة في الإنتاج، إذ سجلت نيجيريا وليبيا نمواً قدره 40 ألف برميل يومياً لكلا منهما خلال الشهر.

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر ديسمبر 2024 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

من جهة أخرى، أظهرت بيانات من مصادر الأوبك الثانوية مكاسب هامشية في الإنتاج الشهري خلال ديسمبر 2024 بمقدار 26 ألف برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 26.74 مليون برميل يومياً. كما أظهرت البيانات انخفاضاً أقل نسبياً لإنتاج الإمارات بمقدار 44 ألف برميل يومياً، إلى جانب انخفاض هامشي في إنتاج السعودية والعراق.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست